20 November 2018
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجمهورية أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والفلبين، وفرنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو،

ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليابان، واليمن: مشروع قرار منقح

استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٢/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي أعلنت بموجبه الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٨ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"،

وإذ تشير أيضا إلى قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية و ٨٤/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعقود الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإلى قرارى الجمعية العامة ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان سنوات دولية،

وإذ تعيد تأكيد أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالموارد المائية، بما فيها الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، وإذ تعقد العزم على تحقيق هدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام وغيره من الأهداف والغايات ذات الصلة،

وإذ تشدد على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وعلى أن ثمة صلة بين الماء والطاقة والأمن الغذائي والتغذية، وعلى أن الماء لا غنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه، وعلى أنه عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية،

وإذ تلاحظ أن العالم لا يمضي في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالمياه بحلول عام ٢٠٣٠ بالنظر إلى وتيرة التقدم الحالية،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صور وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي

(١) القرار ١/٧٠.

والبيني - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد كذلك تأكيد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو صاحب الدور الرئيسي في الإشراف على عمليات متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضه على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بأوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا^(٢)، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ^(٣)، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٤)،

وإذ تشدد على أن تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه من شأنه الإسهام في النجاح في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة^(٥)، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٦)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٧)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٨)،

وإذ تسلم بأن تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث يسهم في تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"^(٩)، ٢٠١٨-٢٠٢٨، وإذ تعترف بأن الكوارث، التي تتفاقم في كثير من الحالات بسبب تغير المناخ وتشهد تزايداً من حيث وتيرتها وحدتها، تعوق إلى حد كبير التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه الذي أنشأه الأمين العام ورئيس البنك الدولي المعنون "الحفاظ على كل قطرة ماء"^(١٠)، والتقارير التوليفي المتعلق بالهدف ٦ من أهداف

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

(٨) United Nations, Treaty Series, vol. 1954, No. 33480.

التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي الصادر في عام ٢٠١٨، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٨،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تغير المناخ هو أحد العوامل التي يمكن أن تزيد من شدة الإجهاد المائي العالمي، وأن من الضروري أن تعالج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ المسائل المتعلقة بالمياه،

وإذ تسلم بأن المسائل المتصلة بالمياه، بما فيها أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، ينبغي أن تدرج على نحو أفضل في جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الختامي للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالعقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي نظمتها حكومة طاجيكستان والأمم المتحدة معاً في دوشانبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبموجز رئاسته المشتركة ودعوته إلى العمل والشراكات،

وإذ تلاحظ النتائج والإعلان الوزاري اللذين تمخض عنهما المنتدى العالمي الثامن للمياه المعقود في برازيليا في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، ونتائج جلسات الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بشأن المياه والكوارث،

١ - **ترحب** بخطة الأمين العام: عقد العمل من أجل المياه للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي انطلقت خلال المناسبة الرفيعة المستوى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، التي عقدت بناء على مبادرة رئيس الجمعية العامة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، الموافق ليوم المياه العالمي؛

٢ - **ترحب أيضاً** بالأنشطة ذات الصلة بالمياه التي تضطلع بها الدول الأعضاء والأمانة العامة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال جملة وسائل منها العمل المشترك بين الوكالات، فضلاً عن المساهمات المقدمة من المجموعات الرئيسية، من أجل الاحتفاء بالعقد وتنفيذه؛

٣ - **تؤكد من جديد** قرارها استعراض تنفيذ العقد في دورتها السابعة والسبعين، وفقاً لأحكام قرارها ٢٢٢/٧١ بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨؛

٤ - **تقرر** أن تعقد في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٣، بتزامن مع يوم المياه العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي تركز أكثر على التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة والنهوض بها، وتعزيز التعاون والشراكات على جميع المستويات، من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على أن يصدر عن المؤتمر موجز لوقائعه، يعده رئيس الجمعية العامة، بوصفه وثيقة المؤتمر الختامية التي ستشكل إسهاماً في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

- ٥ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، عن طريق التبرعات، في نيويورك في عام ٢٠٢١، اجتماعاً رفيع المستوى لمدة يوم واحد للنهوض بتنفيذ أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ المتصلة بالمياه، دعماً لتنفيذ العقد والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،
- ٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد لأجل الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، بدعم من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقريراً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النصف الأول من العقد، بما في ذلك خطة الأمين العام: عقد العمل بشأن المياه للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، وأن يحدد، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ما يصادف من عقبات وقيود والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها خلال النصف الثاني من العقد، والأنشطة المقرر أن يضطلع بها كل من الدول الأعضاء والأمين العام والمؤسسات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، ويكون التقرير بمثابة مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛
- ٧ - **تقرر** أن تسبق مؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل اجتماعاتٍ تحضيرية إقليمية وعالمية، حسب الاقتضاء، يسترشد فيها بالاجتماعات الراهنة المتصلة بالمياه المعقودة على المستويين الإقليمي والعالمي، وأن تمول جميع التكاليف المتعلقة بالمؤتمر وبعمليته التحضيرية من التبرعات، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام تنسيق العملية التحضيرية ودعوة جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية والمنظمات المعنية الأخرى، كل في نطاق ولايته، إلى تقديم الدعم لعملية الاستعراض؛
- ٨ - **تشجع** الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك سائر الجهات الشريكة المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، على مواصلة الإسهام في استعراض العقد وتنفيذه، بسبل منها بناء القدرات، من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛
- ٩ - **تكرر تأكيد** الأهمية الحاسمة لإجراء استعراض فعال لتنفيذ العقد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء، وتدعو في هذا الصدد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات المعنية صاحبة المصلحة والجهات المانحة إلى دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل من خلال المساهمة بالتبرعات في صندوق استئماني^(٩) لأغراض منها مساعدة البلدان النامية على المشاركة الكاملة والفعالة في استعراض العقد وتنفيذه؛
- ١٠ - **تؤكد** أهمية المشاركة والانخراط التام لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في تنفيذ العقد على جميع المستويات،

(٩) الصندوق الاستئماني لدعم عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١١ - **تقرر** وضع ترتيبات الاستعراض الشامل في صيغتها النهائية خلال دورتها الخامسة والسبعين، آخذة في اعتبارها عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي بعد الجولة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

١٢ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يواصل، بدعم من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، اتخاذ الخطوات المناسبة، في حدود الموارد المتاحة، لدعم وتنظيم أنشطة العقد على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، آخذًا في اعتباره أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وغيره من هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يزود الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرات بالدعم، بناء على طلبها، من أجل تنفيذ العقد وخطة عام ٢٠٣٠.